# موقف الأمم المتحدة من المستوطنات الاسرائيلية خلال حقبة السبعينات *

رفعت محمد سيد أحمد

لم تعرف قضية الصراع العربي ـ الصهيوني تحولات درامية مثلما عرفت خلال حقبة السبعينات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠). فمن مجازر بشرية بحق الفلسطينيين في الدول العربية الى حروب محدودة مع اسرائيل ومبادرات سلام واتفاقات وهمية معها.

وهي تحولات، دفع، وما يزال يدفع، الشعب العربي الفلسطيني ثمنها غالياً. ولم يشفع له المكان الذي يتواجد فيه؛ فحيثما ذهب، تعقبته المطاردة التي غالباً ما كانت تأتي من قبل بعض الانظمة العربية، مقارنة بتلك التي ارتكبتها اسرائيل. بيد ان مناطق بعينها داخل الصراع مثّلت «بؤرة» مستمرة للتوتر وللثورة، وفي مقدمة هذه المناطق تأتي الضفة الغربية وقطاع غزة.

فمنذ احتلالهما بعد حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، لم تتوقف الممارسات الصهيونية تجاه كل مكونات المنطقة (الارض، الانسان، المياه، المرافق، الجامعات، المدارس). وفي المقابل، لم يتوقف اهالي الضفة والقطاع عن تحديهم لسلطات الاحتلال. وكانت أخطر الممارسات الاسرائيلية بناء عشرات المستوطنات التي وصلت، حسب احصائيات ١٩٨٥، الى ٢٦٠ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت لها نتائج سياسية واقتصادية وجغرافية مؤثرة.

وفي هذه الدراسة، نستعرض رؤية اهم المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) تجاه اخطر سياسات الواقع الجديد ( سياسة الاستيطان ) في أهم فترات الصراع العربي ـ الصهيوني، وهي فترة السبعينات. فماذا جاء في وثائق الامم المتحدة ؟

يمكننا أستعراض أهم ما ذكرته وثائق الامم المتحدة من خلال نقطتين اساسيتين:

---

* حاولت الدراسة ان تقدم صورة عامة لموقف الامم المتحدة من معضلة المستوطنات الاسرائيلية، وذلك من خلال بعض أهم وثائقها وقراراتها وتقاريرها. ولذا أتت الدراسة أقرب الى الرصد التاريخي منها الى الرؤية النقدية. وكان التدخل في الوثائق ضئيلاً، وبما يتفق وموضوعها، ذلك لأهمية تبيان التطور العام الذي مرت به الادانة الدولية لمعضلة المستوطنات، من خلال أهم المنظمات الدولية قاطبة، الأمم المتحدة.

شؤون فلسطينية ، العدد ١٥٨ ـ ١٥٩، ايار/حزيران ( مايو/يونيو ) ١٩٨٦